



A.U.B. LIBRARY

A.U.B. LIBRARY

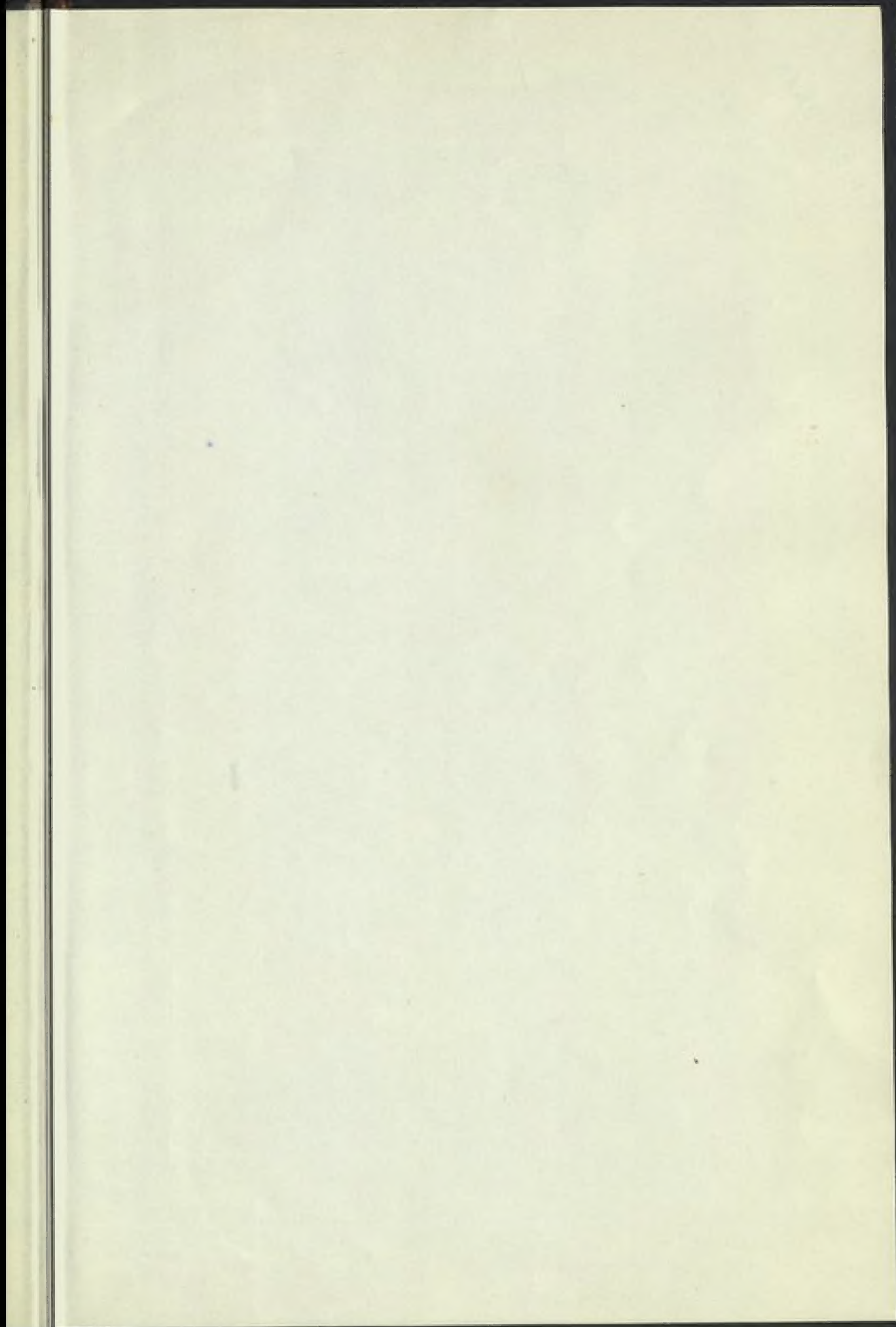
CLOSED AREA  
AMERICAN  
UNIVERSITY OF  
BEIRUT

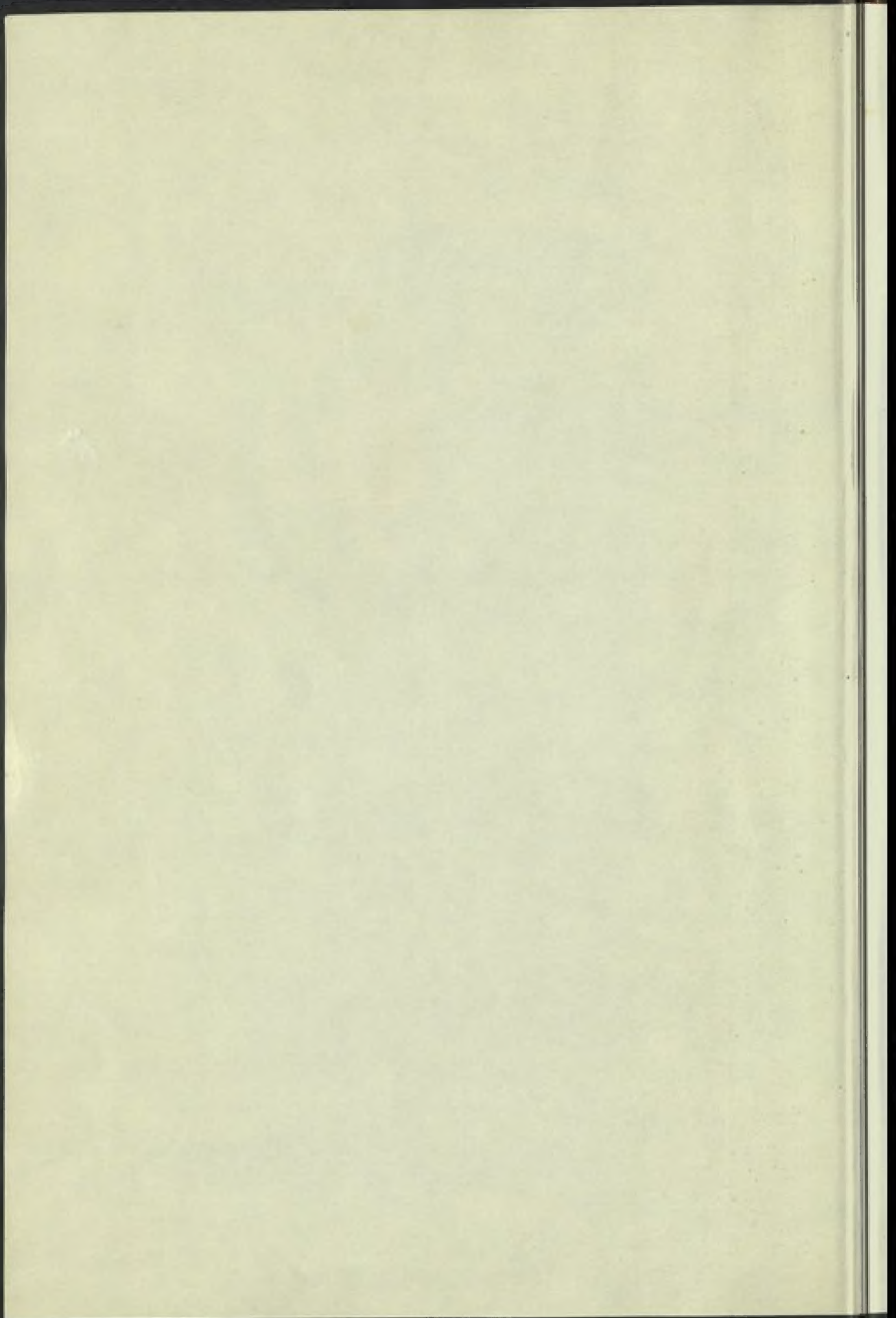


A.U.B. LIBRARY

CLOSED AREA











CA  
354.569  
A52a.A  
C.1

# الاسامي اللبنانية

✧ من اسكندر العمور بك ✧

رئيس جمعية الاتحاد اللبناني بمصر

الى اخواته اللبنانيين في لبنان واميركا وسائر اقطار المعمور

67306

طبع بمطبعة الاهرام بمصر  
سنة ١٩١٢

Est. Mar. 1941







# الاماني اللبناني

✧ الى اخواني اللبنانيين في لبنان وأميركا وسائر اقطار المعمور ✧

بمناسبة قرب انتهاء مدة حاكم لبنان الحالي سيجتمع سفراء الدول في الاستانة عما قليل للاتفاق على تعيين خلف له وقد جرت عادتهم في مثل هذه الظروف ان ينظروا نظرة في شؤون لبنان لذلك راينا نحن اللبنانيين المقيمين في مصر ان ننهز هذه الفرصة لاستنقذ انظارهم الى المسائل التي هي امنية كل لبناني مقتصرين من ذلك على الأهم على أمل ان تقع اقتراحاتنا لديهم ولدى دولتنا العلية موقع القبول

على ان الواجب على سائر اللبنانيين انما كانوا ان يسعوا مثل هذا السعي لدى من كان قريباً منهم من رجال دولتنا او وكلاء الدول

يجب قبل كل شيء ان يقتنع رجال دولتنا العلية بان الشعب اللبناني لا يضرر للدولة الا الاخلاص ولا يضرها الا الولاء فهو لا يبغي نفسه بالاستقلال لانه عاجز بنفسه عن حفظ كيانه اذا طمعت اليه ابصار دولة من الدول الكبرى وكذلك لا يرغب في استبدال سيادة الدولة العلية بسيادة دولة اخرى لان هذا الاستبدال لا يفيد فائدة جديدة وقد يعرض امتيازاته للضياع فمصلحة الجبل نفسها بصرف النظر عن العواطف الوطنية والجامعة العثمانية والروابط التاريخية تقضي عليه اذن بالمحافظة على عهد الولاء للدولة ولذلك كان دائماً ابدأ مقبلاً على عهدها في السرّاء والضرّاء بينما الشعوب الممثلة له من رعاياها قد خرجوا عليها او نزعوا الى الخروج أكثر من مرة منذ نصف قرن الى اليوم أي من يوم وضع للبنان نظامه الحالي

فاذا عرف رجال الدولة هذه الحقيقة وادركوا من جهة اخرى ان ليس من مصلحة الدولة ان تمس امتيازات لبنان التي هي نقطة اشتراك المصلحة وجب عليهم بطبيعة الحال ان يعاملوا اللبنانيين معاملة مجردة عن عوامل الريب والحذر فيقابلوا اخلاصهم بالعطف وشكاويهم بالاهتمام ويحققوا امنهم بانشرائح صدر وارتياح نفس ويتبعوا معهم بالاجال سياسة قاعدتها الاخلاص والثقة المتبادلة من الطرفين بدلا من سياسة الحذر القديمة المبنية على الالهام

لبنان يشكو من امور كثيرة يرجع معظمها الى نقص في نظامه واهتمام في نصوصه وهو نظام مرت عليه سنون طوال تغيرت في خلالها الدنيا بأسرها اجتماعياً واقتصادياً وهو باق على اصله نمطاني عشرة مادة وبضع فقرات بصفة ذبول فهو في حاجة شديدة الى التعديل والايضاح



وهو يشكو من ضيق في ارضه وتضييق في مرافقه الحيوية مما ادى بنصف اهليه الى المهاجرة كما انه يشكو من قلة موارد التي اعدته عن مجاورة الشعوب الحية في مضمار التقدم حسب مقتضيات العصر فتتلافي هذه الاضرار يقترح اللبنانيون تعديل نظامهم على القواعد الآتية :

**اولاً** انتخاب اعضاء مجلس الادارة بواسطة الشعب اللبناني مباشرة او بواسطة مندوبين ينتخبهم الشعب واحداً عن كل خمسين من الرجال المكلفين مع وضع الضمانات الكافية لحرية الانتخاب ومضاعفة عدد اعضاء هذا المجلس

**ثانياً** توسيع سلطة مجلس الادارة فيما يتعلق بزيادة موارد الخزينة مع المحافظة على الاساس الذي وضعت عليه الضرائب العقارية لكي لا يبقى الفقر الى المال مانعاً من سير الجبل في طريق التقدم الادبي والمادي الذي تقتضيه حالة العصر الحاضر من زيادة مرتبات موظفيه المملكين والعسكريين الى الدرجة التي تتضمن اطعشان البال من جهة امر المعاش واستقلال الضمير وزيادة عدد الجندرمة الى النسبة المقررة اصلاً في النظام وانشاء المعاهد العلمية والملاجئ الصحية الى غير ذلك من المسائل الحيوية الهامة

**ثالثاً** وضع نظام صحيح للقضاء يوافق روح العصر تتمثل فيه السلطة التنفيذية عن الساطة القضائية انفصلاً تاماً فتتقيد فيه السلطة الادارية والتنفيذية وتحقق فيه الضمانات للافراد مع اتخاذ الاحتياطات التي يستلزمها استقلال القضاء كأن لا يعزل رجاله وموظفوه الا بحكم من المحاكم ولا ينقلوا من مركز الى آخر ولو بترقية الا بقرار من المحكمة العليا يبنى على الاقدمية والكفاءة ويدخل في هذا النظام اعطاه محاكم الجبل الحق في نظر القضايا التجارية

**رابعاً** اباحة فتح مواني تجارية للجبل في اي نقطة اراد من سواحله حسب مقتضيات مصلحته

**خامساً** اعتبار اللبناني لبنانياً ايضاً كان فلا تزول عنه تلك الصفة بما لها من الامتيازات الا اذا تركها صاحبها باكتسابه جنسية أخرى

**سادساً** نصحيح حدود الجبل على حسب طبيعتها بقدر الامكان خصوصاً من الجهة الشرقية حيث يجب ان تمتد حدوده الى آخر سفحه فيدخل فيها بعض السهول المكونة من تربته الواقعة في منحدر مياهه والتي يستلزمها عند ترك وليس فيه من مزارع الغلال ما يكفي مؤونة اهله ثلاثة اشهر من السنة فكان ذلك من اهم اسباب مهاجرة بنيه الى البلدان الاجنبية

**سابعاً** الاستغناء عن حاكم الجبل برئيس مجلس الادارة على ان يكون انتخاب هذا الرئيس بمعرفة الشعب بالطريقة التي ترضع لانتخاب اعضاء المجلس ويكون انتخابه لمدة خمس سنوات او اكثر مع جواز تجديددها

وبعبارة أخرى تكون حكومة الجبل في حكم الجمهورية بدون ادنى اخلال بالسيادة اللبنانية اذ الحقوق الدولية وهي اكثر اشكال الحكومات موافقة له واصدقها انطباقاً على حاله



فاما الخطة الاولى من هذه الاقتراحات فلا ينبغي ان يعوم في وجهها اعتراض صحيح لان تعديل طريقة الانتخاب على الوجه المطلوب اقرب الى روح دستور الذي بني عليه نظام لبنان منذ اثنين وخمسين سنة واقرب ايضا الى نظام الدولة الحالي والبنانيون باجمعهم راغبون فيه وزيادة موارد الخزينة امر لا بد منه لكن اصلاح

والاقتراح الثالث نتيجة لازمة للحالة الحاضرة لان النظام الفصائي المعمول به الآن لم يصدق عليه الاول والنظام القديم اصبح غير ملائم للمصدر الحاضر والاقتراح الرابع اقتضته النظمومة التي صادقها اللبنانيون عند ما ارادوا اتخاذ قرينة جنونية ميناء لتجارهم على ان النظام لا يمنعهم من هذا الحق . فالأقتراح لا يقصد منه انشاء حق غير موجود بل وضع نص صريح يزيل اللبس والابهام

والاقتراح الخامس نتيجة قانونية صحيحة لاستبازات اللبنانيين وهو يفيدهم ولا يضر احداً واما الاقتراح السادس والسابع فهما وحدهما اللذان يحتاجان الى شيء من البحث فليبدأ الحق اللبنانيين فيهما

فأما - وليس من ينكر عابثاً صحة هذا القول - ان ارض لبنان على حدوده الحالية لا تكفي مؤونة اهل ثلاثة اشهر من السنة فهذه الحدود غير موافقة لذن لاول حاجة من حاجته الاقتصادية فضلاً عن كونها لا تنطبق على تكوينه الجغرافي ولا على تاريخه المعروف ولولا ان ابناء هذا الجبل ذوو هممة ونشاط فوسع ربع اهل اليوم قهراً ما لا يفعل لاستخرجوا من ارض الضيقة كفايتهم من القوت فبوا تلك الارض بناء ممدكاً فمدكاً من ارض سبعة الى اعلى قمة ليخلقوا بين كل ممدك واخيه مسطحاً يفرسون فيه شجرة نخل او يتقرون فيه حبة تبت قالوا منه كل ما يمكن ان يقال ولكن زيادة السد قيمهم اريت على زيادة التعدين وكانت النتيجة ان ارض البساتن ظلت ضيقة باهل بالرغم من كل ذلك الماء فالناحون من ابناءه حتى اليوم يقارب عددهم النصف من اهله والباقيون فيه هم مع ذلك في طبق لا يختلف وطائفة عنهم الا مساعدة اخوانهم المتناحرين

فهل من العدل بقاء هذه الحال مع مخالفتها للحق من كل وجه : اعترفون للمدعي اللبناني بحق الوجود وتحرر مؤنة من اسباب الحياة :

وهل من حسن السياسة خسارة مثل ذلك العدد وشياع ثمرة عمله ونشاطه حال كون الاراضي المملوكة من جسم لبنان تكاد تكون فقراً لقله الايدي العاملة فيها

حدود لبنان الطبيعية والتاريخية تمتد على اضيق نظر من بلاد عاكز شمالاً الى حدود صور حيث ينتهي نهر القبياتي جنوباً وهي من الشرق بحري ذلك النهر ومن الغرب البحر ولكننا لا نطلب من كل ذلك الا جزءاً يسيراً يقال به لبنان الكفاي وذلك الجزء هو ما اتصل بسهل البقاع من هيكل الجبل نفسه

هذه القطعة المملوكة من لبنان لغير سبب او غير قصد لا تستفيد الدولة منها اليوم شيئاً يذكر

واللهي لا يستوطنها مادام انه بعد فيها غريباً فذا اعيدت الى اصلها حول اللبنانيون اليها اشغالهم  
المعوم فلا يمر عليها زمن طويل الا وقد قم فيها من اشجار الزيتون وبساتين الزيتون ما تعود رسوم  
جزركه على خزينة الدولة بكثرة مما ياتيها اليوم من مال خراجها وهي ارض سليمة فلماذا لا تعيدها  
الى لبنان فتفيد وتستفيد

وما يحسن ذكره هنا ان هذه الارض التي اعطيت كانت قد اصبحت الى حكومة لبنان في عهد  
ملكه الاول دلويد باشا ثم اعيدت الى الدولة في عهد خاله

وهناك ملاحظة اخرى يحسن ابدائها وهي ان الدولة اخذت على نفسها في نظام لبنان القديم  
بما يستلزمه حسن الادارة من النفقات اذا كانت ايرادات الجبل لا تكفي لسد العوز . والحال ان  
ايرادات الجبل اقل من ان تكفي لحاجته الاولى حتى ان عند الجاندومة الذي عيه له النظام غير  
متجسر ادراكه بسبب قلة المال . هذا فضلاً عن الحاجة الفاسدة لزيادة المراتب الملكية والعسكرية بنسبة  
الفرق الحادث في الحالة الاقتصادية العمومية . فضلاً عن افتقارنا الشديد للمدارس والمؤسسات التي  
اصبحت شدة غيرنا من الحاجيات الضرورية فهذه النفقات التي كانت الدولة تدفع منها شيئاً يسيراً في  
الزمن القديم قد انقطعت بعد حريقها مع روسيا في عهد حكومة رسم باشا

وان كانت اليوم نعبد الى لبنان ذلك الجزء الذي اعطيه فهي بذلك تسهل لتجديد القيم ببعض  
ذلك النفقات بما يعود على خزينة من احياء تلك الارض وزيادة ثمراتها

واما من خصوص الاستفتاء عن الحاكم العام ورئيس مجلس الادارة فالامر فيه يختصر في مسألتين  
احدهما مسألة تسليم زمام الحكومة الى رجل من نفس لبنان لان رئيس مجلس الادارة لا ينتخب  
بالضيق الا من ابلاته والثانية مسألة طريقة انتخاب هذا الرئيس

فما من خصوص المسألة الاولى فلا يصح الاعتراض عليها لا من جهة التاريخ ولا من جهة الحق  
في حد نفسه فمراء لبنان منذ القديم حتى منتصف القرن التاسع عشر كانوا دائماً من ابلاته والنظام  
الحالي الذي وضع لبنان على اثر حوادث سنة ١٨٦٠ لم يكن من اغراضه سلب لبنان شيئاً من حقوقه  
بل بعكس ذلك وضع اصيله حقوقه ولعمارة اهليه فن كانت الدول لا تشترط في ذلك النظام ان يكون  
حاكمه ابلتياً فذلك من امة لا يظروف الخصوصية التي كان فيها اللبنانيون بعد الفتن الاهلية التي سبقت  
وضع النظام اذ كان العدالة لا يزال مستحكماً بين عناصره والدماء المنفوقة من الجانبين لا تزال طرية  
فلا نطمح قلوب احد الفريقين لرئاسة واحد من الفريق الآخر نظرت الدول في هذا الامر نظرة  
اشفق وانفقت على تصور يبيع تعيين حاكم من غير الجبل ولا يمنع تعيينه من ابلته واكتفت بان  
اشترطت فيه ان يكون مسيحياً هذا ما جاء في النظام وذلك بعد ان املت بعض الدول الخاجاً شديداً  
في وجوب تعيين الحاكم من لبنان عملاً بحقه القديم

من كل ذلك يظهر حجاباً لكل ذي بصيرة ان تعيين الحاكم من غير اللبنانيين لم يكن سيئه الا قرب



العهد بالحقن المشؤمة والدم المسفوك فذا مرت السنين على تلك الحوادث ونسبتهت الاحقاد وجب  
اعادة الحق الى تعابه

فتحن اللبنانيين اليوم غيرة بالامس وعصرا الحاضر غير العصر الغابر ذهب ذلك العصر عصر الجهل  
باحقاده وضغائمه واصبحنا في عصر عرفنا فيه اننا جميعا اخوان مشتركون في الحقوق والتواجبات  
منضامون في كل شؤنا فماذا لا يرد اليها حقنا المطلوب

ان كانت دولتنا العلية والدول العظمى لا يريدون للبنان الا التقدم والبراج وهو ما لا يشك  
البنانيون فيه فقد آن الوقت لرد تلك الحق بزوال المظور الذي حجب موقفاً من اجده

واسما نطلب ان يكون الحاكم لبنانياً فحده كون ذلك حقاً قديماً للبنان بل لغزائمه الحق التي تحققي  
على يده دون الحاكم الغريب وفي الواقع ان الحاكم الغريب عن لبنان يأتي دائماً جاهلاً باحواله واحتياجاته  
وعلى الغالب جاهلاً بلغته ايضاً ومضى كان كذلك سهل بالطبع خدمه فيكون آلة بيد القريب منه  
يسرونه على حسب اهوائهم ويستعملونه في سبيل اغراضهم وهم من وراءه مشترون وقد غر عليه  
السنون قبل ان يبين التي من الرشد وقلم ينفعه العلم بعد ذلك شيئاً لانه يكون قد اساء دهره ونفرت  
منه القلوب هذا اذا كان من احسن الناس سريرة واخلاقاً ولما اذا كان لا يهيمه من الوظيفة الا الابهة  
والتراتب فالصبيبة الكبر والضرر اظهر من ان يحتاج الى تبيان كان داود باشا وهو اول حاكم لبناني بعد  
نظامه الحالي رجلاً من اخلص الناس نية واكثرهم رغبة في خدمة مصالح اللبنانيين ولكنه كان جاهلاً  
بغتهم واحوالهم فخاربه بالبنادق والسيوف وكان رسم باشا مع دهائه الدينامي شريف الاخلاق أي  
النفس محباً لمعدل بفطرتة ولكن للاسباب نفسها نفر منه معظم اللبنانيين ونفر منهم حتى انتهى بان  
اصبح رئيس حزب بدلاً من ان يكون حاكماً عمومياً فوق الاحزاب وهكذا كان الشأن مع غيرها من  
الحكام فقد تقدر وانطراب واساءه

كل ذلك لا يكون منه شيء لو كان الحاكم لبنانياً على شرط ان يكون حائراً ثقة جمهورهم اللبنانيون  
لا يفتنون شرراً بالحكام اللبنانيين لانه واحد منهم وحرير مناهم على تقدم وذه وهو ائمه بالطبع من  
القريب عن ان يأتي امراً يعاب عليه والجبل مسقط رأسه وفيه مدفن آباءه واجداده انه ليحمر خجلاً  
لو وقع نظره على انظر رجل اساء اليه بل لو احس ان امراً اسر الى امرائه وهو في خدمته خيراً ينقص  
من كرامته

اما الطريقة التي اقترحتها لا انتخاب هذا الحاكم من ابناء لبنان فهي لا شك الطريقة المثلى لانها تضمن  
توفر الصفات المطلوبة فيه حال كونها لا تنوفر دائماً في شخص يأول اليه الحكم بطريق الارث فيطريقة  
الانتخاب قد يكون اميراً او شبيخاً وقد يكون من الشعب ولكنه على كل حال لا ينتخب الا لفضله

ومن جهة اخرى ترى ان الاقتراح على الصدارة التي ابدتها اقرب الى حاجة العصر الحاضر لان  
الشعب الذي كان في حكم القاصر في الزمن القديم قد بلغ اليوم رشده فاصبح له الحق في ان يتولى حكم

نفسه بنفسه وهو أيضاً أقرب إلى الحكم النيابي الذي في عليه نظام لبنان حال كون الشعب لم يكن قد بلغ مع ذلك من التقدم مبعثه الحالي ثم هو فوق ذلك يضمن حقوق جميع العناصر المكونة للشعب إذ أن مجلس الإدارة الذي بيده السلطة الحقيقية مؤلف من أعضاء يمثلون جميع تلك العناصر أوردنا هذا الاقتراح وقد كان يودنا أن لا نزيد شيئاً على ما ذكرناه بشأنه ولكننا نعلم أننا نكلم بلدان الجمهور عامته وخاصة لا بلدان الخاصة فقط . ولذلك لا نرى بداً من الكلام في أمر يسودنا السلام فيه

نعود اللبنانيون أن يكون حاكمهم مسيحياً وهذا التمييز في المذهب لم يبق حياً إلا بحكم النظام نفسه لأنه استقر في الحاكم هذا الشرط وقضى بتوزيع الوظائف الكبرى على أساس هذا التمييز . فلما الخاصة قلما يوجد فيها اليوم من يعاق على هذا الأمر شيئاً . ولكن العامة لا تترك التقدم الذي تعودته إلا بالندرج شيئاً فشيئاً . ولذلك نرى أن يكون رئيس مجلس الإدارة من الطائفة الكبرى في الجبل إلى أن يأتي الوقت الذي يزول فيه من النفوس كل أثر من هذا التمييز وأما الضامن إذا قبل الاقتراح أن زمنه لا يطول ومن الآن إلى أن تتحقق هذه الامنية يجب أن يكون للرئيس وكيل من الطائفة التالية في أهميتها أي من الدرور ينتخب بالطريقة نفسها التي ينتخب فيها الرئيس وللمدة نفسها على أن تشترك جميع الطوائف في انتخاب الاثنين تمهيداً للغاية التي نرسم اليها

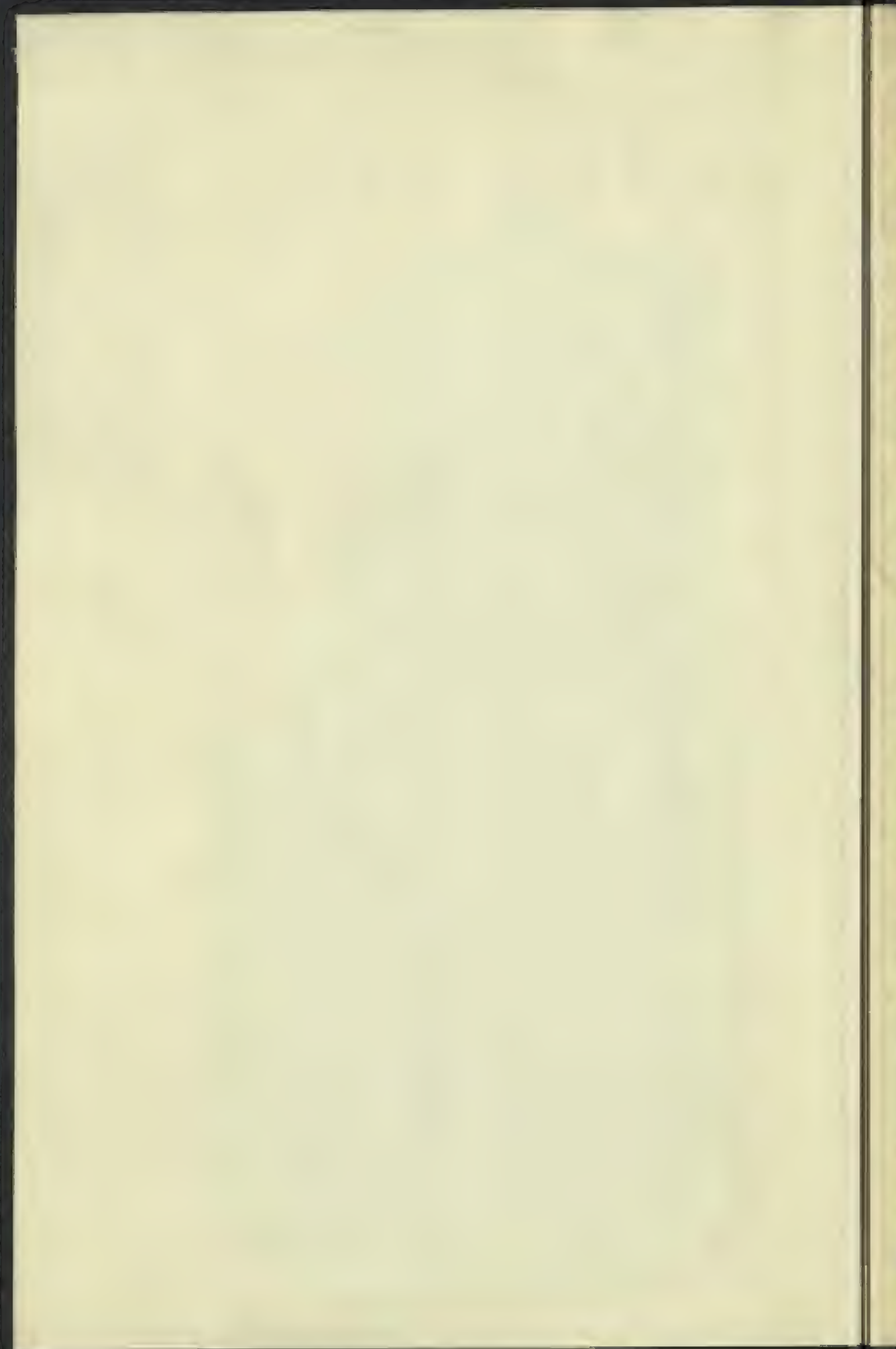
تلك هي الاقتراحات التي نقترحها ونحن نعلم أنها أمنية كل لبناني فإن اجابته دولتنا العلية اليها كان ذلك فتحة عصر جديد تزداد فيه الوحدة العنصرية قوة وتأييداً والشعب اللبناني اخلاصاً للعرش وولاء

مصر القاهرة في ٢٠ ابريل سنة ١٩١٢

اسكندر عمور

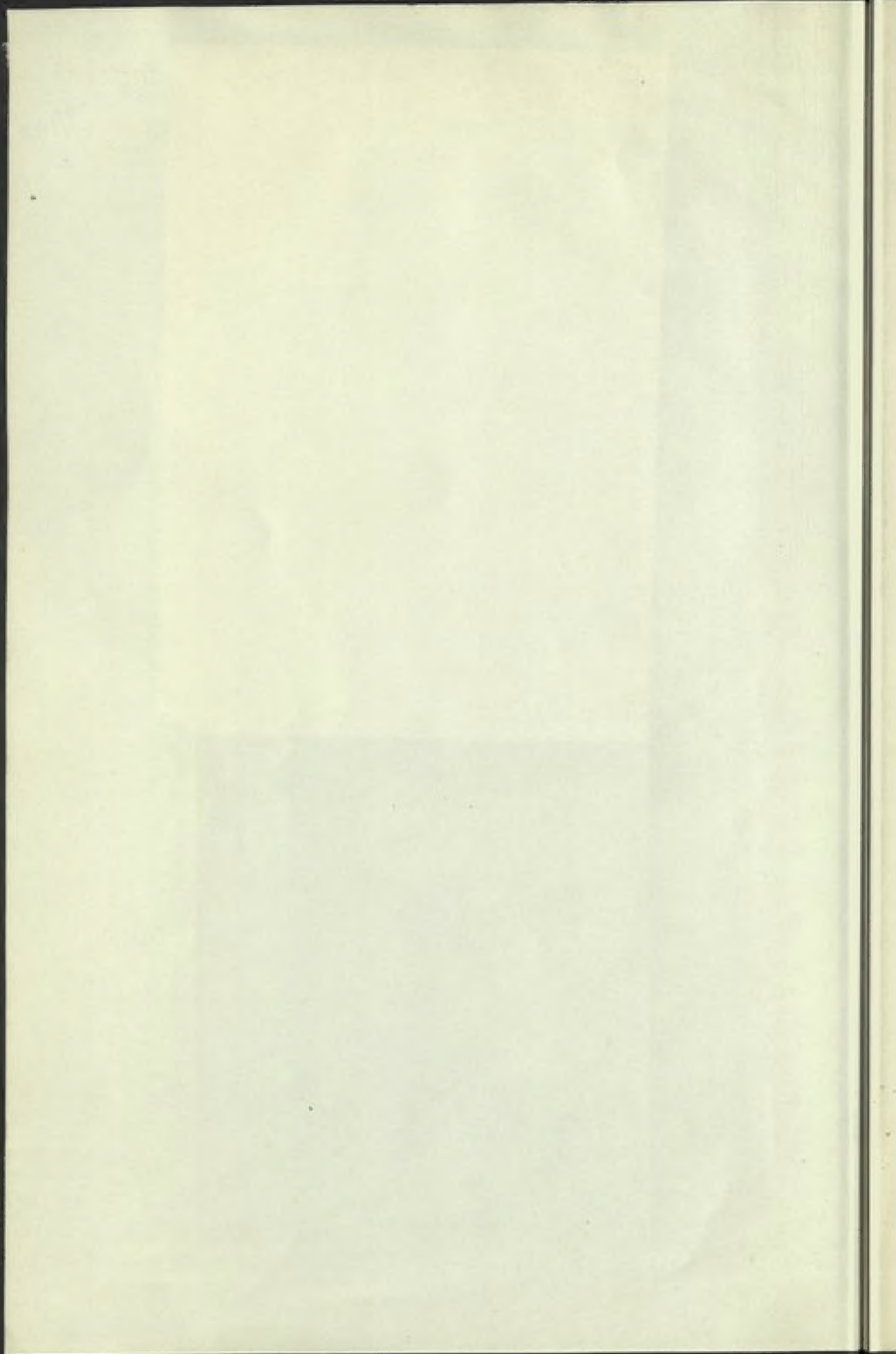
رئيس الاتحاد اللبناني بمصر











## DATE DUE

A. U. R. LIBRARY



A.U.B. LIBRARY

CA:354.569:A52aA:c.1

عمون، اسكندر  
الاماني اللبناية من اسكندر عمون بك  
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01264484

CLOSED AREA

CA:

354.569:A52aA

عمون - اسكندر

الاماني اللبناية

CA:354.569

A52aA

CLOSED AREA



